



جامعة الفرات الاوسط التقنية

المعهد التقني بابل

قسم تقنيات الادارة القانونية

الخطة الاستراتيجية  
قسم تقنيات الادارة القانونية

٢٠٢٧-٢٠٢٥

# الفهرس

الصفحة	الموضوع	ت
٣	كلمة رئيس القسم	١
٤	رسالة القسم	٢
٥	فريق اعداد الخطة الاستراتيجية	٣
٦	المقدمة	٤
٧	الأساس القانوني والمنهجي للخطة	٥
١٠-٨	الاهداف الاستراتيجية	٦
١١	محاو الخطة الاستراتيجية	٧
١٣-١١	المحور الاول: تطوير المناهج والبرامج الدراسية	٨
١٤-١٣	المحور الثاني: جودة التعليم والتعلم	٩
١٦-١٥	المحور الثالث: تطوير الكادر التدريسي والاداري	١٠
١٧-١٦	لمحور الرابع: التدريب العملي وخدمة المجتمع	١١
٢٠-١٨	المحور الخامس: البنية التحتية والدعم التقني	١٢
٢١	المحور السادس : الخطة الزمنية للتنفيذ	١٣
٢٢	المحور السابع: المتابعة والتقويم	١٤

## كلمة السيد رئيس القسم

### بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين وصحبه المنتجبين، وبعد:

ان قسم تقنيات الإدارة القانونية كان ولا يزال أحد الركائز الأساسية، التي قام عليها المعهد التقني بابل - منذ تأسيسه، وساهم مساهمة فعالة في الدفع بمسيرته إلى الأمام عبر نخبة متميزة من الأساتذة الأجلاء، إذ يضم مجموعة من أعضاء هيئة التدريس على مستوى عال من الكفاءة، في التدريس والبحث العلمي، يؤهلهم لتقديم تعليم قانوني متميز في مختلف تخصصات القانون، فضلاً عن بالغ حرصهم، على تقديم صادق العون لأبنائنا الطلبة في كلتا المرحلتين، تحقيقاً لرسالتهم التربوية، وريادتهم العلمية ايماناً بأن عضو هيئة التدريس في هذا القسم، ليس مجرد شارح للقانون، وإنما هو مبدع لأحكامه، مشيراً بصائب الرأي لمن أعوزه الرأي، علي نحو يبلغ به الطالب في المعرفة القانونية تمامه، ويكون عاملاً على تحقيق القانون لمبتغاه في تلبية احتياجات سوق العمل.

والله ولي التوفيق...

## الرسالة

يتبنى قسم تقنيات الإدارة القانونية رسالة عامة، يسعى إلى تحقيقها كل عام دراسي، لإبراز وجه التميز للقسم، تستند في شكلها العام إلى إطار التعليم التقني في العراق، لتخريج كوادر وطنية متميزة، أما الرسالة الخاصة التي يتبناها القسم فتتضمن ما يلي:

تطوير مهارات الطلبة باختصاصهم من خلال إعداد مناهج تلبي تطورات العصر، وكذلك إعداد كوادر تدريسية، وفنية من خلال إشراكهم في دورات تطوير مهاراتهم في الاختصاص وطرائق التدريس.

تفعيل دور العيادة القانونية المشكّلة في قسمنا، من خلال تغذيتها بالكادر العلمي من ذوي الاختصاص في القانون، والتي تقدم الاستشارة القانونية للموظفين والطلبة، كما بالإمكان استفادة جامعتنا من العيادة القانونية في إعطاء الاستشارات القانونية.

تشكيل لجنة من ذوي الاختصاص لتغيير المناهج الدراسية بشكل يتلاءم مع متطلبات العصر الحديث والتطور الحاصل في العالم، إذ أن أغلبية المواد التي تُدرّس هي مواد قانونية يغلب بها الجانب النظري على الجانب العملي.

التركيز مع الطلبة على الجانب النفسي والإرشاد التربوي من خلال استيعابهم وتلقي أفكارهم، وتعزيز الجانب الوطني لديهم.

بإمكان خريجي القسم العمل في القطاع الخاص والمختلط، متمثلة بنقابة المحامين واتحاد الحقوقيين والشركات التجارية وغيرها، إذ لا بد من وجود إدارة قانونية لكل شخص معنوي، والقسم يوفر هذا الكادر.

## فريق اعداد الخطة الاستراتيجية

شكّلت رئاسة قسم تقنيات الادارة القانونية فريق عمل اعداد الخطة الاستراتيجية لمدة سنتان

٢٠٢٥ - ٢٠٢٦ ويتكون من السادة المدرجة اسمائهم في الجدول ادناه

١	م.د. زهير محمد هاشم	رئيساً
٢	م.د. شيماء طرام لفته	عضوا
٣	ا.م. نبيل شاكر عبدالحسين	عضوا
٤	كاظم راضي صاحب	عضوا

## المقدمة

تأتي هذه الخطة الاستراتيجية لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني بابل للمدة (٢٠٢٥-٢٠٢٧) استجابةً للتحديات المتسارعة التي يشهدها الواقع الإداري والقانوني في العراق، وما يفرضه ذلك من ضرورة تطوير البرامج التعليمية التقنية، بما ينسجم مع متطلبات الدولة الحديثة، وسيادة القانون، والتحول نحو الإدارة الرشيدة والحكومة الإلكترونية.

إن قسم تقنيات الإدارة القانونية يُعد من الأقسام الحيوية في التعليم التقني، لما يؤديه من دور محوري في إعداد كوادر وسطية مؤهلة تمتلك معرفة قانونية رصينة مقرونة بمهارات إدارية وتطبيقية، تؤهلها للعمل في المؤسسات الحكومية، والهيئات المستقلة، والقطاع الخاص، ولا سيما في الشعب القانونية، ووحدات الموارد البشرية، والأقسام الإدارية، ووحدات المتابعة والعقود.

وبذلك، تمثل هذه الخطة الاستراتيجية خارطة طريق واضحة المعالم لتطوير قسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني بابل خلال الأعوام (٢٠٢٥-٢٠٢٧)، وتسعى إلى تحقيق التكامل بين الرسالة الأكاديمية والاحتياجات الوطنية، بما ينسجم مع توجهات الإصلاح الإداري والتعليمي في العراق.

## الأساس القانوني والمنهجي للخطة

ترتكز الخطة الاستراتيجية لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني بابل للمدة

(٢٠٢٥-٢٠٢٧) على أسس قانونية ومنهجية رصينة تضمن سلامة توجهاتها وواقعيتها في

التطبيق. إذ تستند الخطة إلى قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي رقم (٤٠) لسنة

١٩٨٨ المعدل، بوصفه الإطار التشريعي الأعلى المنظم لعمل المؤسسات التعليمية، وما يقرره

من أهداف تتعلق بتطوير التعليم العالي والتقني وربط مخرجاته بحاجات المجتمع والدولة.

كما وتعتمد الخطة على تعليمات التعليم التقني التي تحدد طبيعة البرامج الدراسية التقنية،

وآليات إعداد المناهج، ومتطلبات الكادر التدريسي، وبما ينسجم مع فلسفة التعليم التقني وإعداد

الكفاءات الواسطة المؤهلة. وتراعي الخطة كذلك معايير الاعتماد المؤسسي والبرامجي المعتمدة

في العراق، من حيث ضمان الجودة، وتحسين مخرجات التعلم، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة،

واعتماد مؤشرات أداء واضحة للتقويم والمتابعة.

وتنسجم الخطة مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم التقني التي تؤكد على تطوير المهارات العملية،

وتعزيز التعليم الإلكتروني والمدمج، ودعم الشراكة مع سوق العمل، فضلاً عن ذلك، فقد أعدت

الخطة بناءً على تحليل احتياجات سوق العمل العراقي في التخصصات الإدارية والقانونية، بما

يضمن مواءمة البرامج التعليمية مع متطلبات التوظيف الفعلي، وإعداد خريجين قادرين على العمل في الوظائف الإدارية والشعب القانونية بكفاءة ومهنية.

### الأهداف الاستراتيجية

ترمي الاستراتيجية الخاصة لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني بابل إلى إحداث تطوير متكامل في العملية التعليمية ومخرجاتها، وبما ينسجم مع متطلبات الواقع الإداري والقانوني في العراق، ومن هذه الاهداف:

#### ١- تطوير المناهج الدراسية بما ينسجم مع متطلبات سوق العمل

يركز هذا الهدف على تحديث مفردات المناهج الدراسية لتواكب التطورات القانونية والإدارية، وبما يتلاءم مع طبيعة الوظائف التي يشغلها خريجو القسم في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، ويشمل ذلك إدخال مقررات حديثة، وتعزيز الجانب العملي، وربط الموضوعات النظرية بالتطبيقات الواقعية، بما يضمن إعداد خريج يمتلك معارف ومهارات يحتاجها سوق العمل فعلياً.

#### ٢- تحسين جودة التعليم والتعلم وفق معايير الاعتماد

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الارتقاء بمستوى التعليم واعتماد معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتطوير أساليب التدريس والتقويم، وتحسين بيئة التعلم داخل القاعات الدراسية، كما

يسعى إلى ضمان تحقيق مخرجات تعلم واضحة وقابلة للقياس، بما يعزز ثقة المجتمع والمؤسسات بمستوى الخريجين وكفاءة البرنامج الدراسي.

### ٣- رفع مستوى التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز استخدام التقنيات الحديثة في التعليم، وتفعيل المنصات الإلكترونية، وإعداد محتوى رقمي للمقررات، واعتماد التعليم المدمج الذي يجمع بين التعليم الحضوري والإلكتروني. ويسهم ذلك في توسيع فرص التعلم، وتنمية مهارات الطلبة الرقمية، ومواكبة الاتجاهات الحديثة في التعليم التقني.

### ٤- تعزيز الجانب التطبيقي والتدريب الميداني

يتم تحقيق هذا الهدف على ربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي من خلال تفعيل التدريب الصيفي والميداني في الدوائر الحكومية والمؤسسات ذات العلاقة، ويهدف إلى إكساب الطلبة الخبرة العملية، وتعريفهم ببيئة العمل الحقيقية، وتنمية مهاراتهم المهنية، بما يسهم في إعداد خريج قادر على الاندماج السريع في سوق العمل.

### ٥- تنمية قدرات الكادر التدريسي والإداري

يتم تحقيق هذا المحور إلى تطوير مهارات الكادر التدريسي والإداري عبر إقامة الدورات التدريبية وورش العمل في الجوانب القانونية والإدارية والتقنية، كما يسعى إلى تشجيع استخدام

طرائق تدريس حديثة، ودعم البحث العلمي التطبيقي، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم ومستوى الأداء المؤسسي.

## ٦- رفع قابلية الخريجين للتوظيف في المجالات الإدارية والقانونية

يتم تحقيق هذا الهدف من خلال إعداد خريجين يمتلكون مهارات ومعارف تتناسب مع متطلبات الوظائف الإدارية والشعب القانونية، من خلال تطوير المناهج، وتعزيز التدريب العملي، وتنمية المهارات الشخصية والمهنية، ويهدف ذلك إلى زيادة فرص توظيف الخريجين، وتعزيز دور القسم في رفد مؤسسات الدولة بكفاءات قادرة على أداء مهامها بكفاءة والتزام قانوني.

وبذلك تشكل هذه الأهداف منظومة متكاملة تسعى إلى تطوير القسم أكاديمياً وتطبيقياً، وتحقيق التوازن بين جودة التعليم واحتياجات سوق العمل خلال المدة (٢٠٢٥-٢٠٢٧).

## محاور الخطة الاستراتيجية

### المحور الأول: تطوير المناهج والبرامج الدراسية

يُعد تطوير المناهج والبرامج الدراسية الركيزة الأساسية في الارتقاء بواقع قسم تقنيات الإدارة القانونية، لما له من أثر مباشر في تحسين جودة التعليم وربط المعرفة النظرية بالتطبيق العملي، ويهدف هذا المحور إلى تحديث مفردات المواد الدراسية بما يواكب التطورات التشريعية والإدارية والتقنية، ويُلبي احتياجات سوق العمل العراقي، من خلال إدخال مقررات حديثة تسهم في بناء شخصية الخريج المهنية والقانونية. وفيما يأتي تفصيل تلك المقررات:

#### ١ - تقنيات الصياغة القانونية

يهدف هذا المقرر إلى إكساب الطلبة المهارات الأساسية والمتقدمة في صياغة النصوص القانونية والإدارية بأسلوب دقيق وسليم، من حيث اللغة القانونية، والبناء المنطقي، والالتزام بالقواعد التشريعية المعتمدة، ويتناول المقرر صياغة العقود الإدارية، والقرارات الإدارية، والمخاطبات الرسمية، والمذكرات القانونية، واللوائح والتعليمات، مع التركيز على تجنب الغموض والتعارض في النصوص، و يسهم هذا المقرر في إعداد خريجين قادرين على العمل في الشعب القانونية والأقسام الإدارية، ومساندة الجهات الرسمية في إعداد الوثائق القانونية بما يعزز مبدأ المشروعية ويحد من النزاعات الإدارية.

## ٢ - الإدارة القانونية الإلكترونية

يركز هذا المقرر على دراسة التحول الرقمي في العمل الإداري والقانوني، ودور التقنيات الحديثة في إدارة الشؤون القانونية داخل المؤسسات، ويتضمن التعريف بالأنظمة الإلكترونية لإدارة القضايا والعقود، والأرشفة الإلكترونية، والمراسلات الرسمية عبر المنصات الرقمية، فضلاً عن التعريف بالتشريعات المنظمة للإدارة الإلكترونية والحكومة الرقمية في العراق، ويهدف المقرر إلى تمكين الطلبة من التعامل مع الأنظمة الإلكترونية المعتمدة في الدوائر الحكومية، ورفع كفاءتهم في استخدام التكنولوجيا في العمل القانوني، بما ينسجم مع توجه الدولة نحو العمل الإلكتروني وتقليل الإجراءات الورقية.

## ٣ - الحوكمة ومكافحة الفساد

يُعنى هذا المقرر بتعريف الطلبة بمفاهيم الحوكمة الرشيدة ومبادئها الأساسية، مثل الشفافية، والمساءلة، وسيادة القانون، والمشاركة، والكفاءة في إدارة الموارد، كما يتناول الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد في العراق، ودور الهيئات الرقابية، والتشريعات ذات الصلة، ويسهم هذا المقرر في تعزيز الوعي القانوني والأخلاقي لدى الطلبة، وإعداد خريجين قادرين على دعم نظم الرقابة الداخلية في المؤسسات، والمساهمة في الحد من الممارسات الإدارية غير المشروعة، بما يعزز الثقة بالمؤسسات العامة.

## ٤ - الأرشفة القانونية الرقمية

يركز هذا المقرر على تنظيم وإدارة الوثائق والسجلات القانونية باستخدام الوسائل الرقمية، ويشمل مبادئ الأرشفة الحديثة، وتصنيف الوثائق، وحفظها واسترجاعها إلكترونياً، وضمان سربيتها وحمايتها وفق الضوابط القانونية، ويهدف المقرر إلى تأهيل الطلبة للعمل في وحدات الأرشفة القانونية، وتمكينهم من التعامل مع أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية، بما يسهم في الحفاظ على الحقوق، وتسريع الإجراءات الإدارية، وتقليل ضياع الملفات، ودعم التحول نحو الإدارة الحديثة.

### المحور الثاني

#### جودة التعليم والتعلم

يُعنى هذا المحور بالارتقاء بمستوى العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، من خلال تطوير أساليب التدريس والتقويم، وتعزيز التكامل بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، بما ينسجم مع معايير الجودة والاعتماد في التعليم التقني.

#### ١ - اعتماد طرائق تدريس حديثة

يهدف هذا الجانب إلى الانتقال من أسلوب التلقين التقليدي إلى طرائق تدريس تفاعلية مثل دراسة الحالة والتعلم القائم على المشكلات، حيث يتم إشراك الطلبة في تحليل قضايا قانونية

وإدارية واقعية، واقتراح حلول لها، ويسهم ذلك في تنمية مهارات التفكير النقدي، والتحليل القانوني، واتخاذ القرار، ويجعل الطالب محوراً أساسياً في العملية التعليمية.

## ٢- تطوير آليات التقويم والامتحانات

يركز هذا الجانب على تنوع أساليب التقويم بما يتجاوز الامتحانات التقليدية، ليشمل الاختبارات العملية، والبحوث التطبيقية، والتقارير، والعروض التقديمية، ويهدف ذلك إلى قياس مستوى تحقيق مخرجات التعلم بدقة، وتحفيز الطلبة على الفهم والتطبيق، وليس الحفظ فقط، وبما يحقق العدالة والشفافية في تقييم الأداء.

## ٣- تعزيز الربط بين الجانبين النظري والعملي

يسعى هذا الجانب إلى ربط المفاهيم والنصوص القانونية التي يدرسها الطلبة بالتطبيقات العملية داخل المؤسسات الإدارية والقانونية، من خلال التمارين التطبيقية، ودراسة النماذج الواقعية، والتدريب الميداني، ويسهم هذا الربط في ترسيخ المعرفة، وتنمية المهارات المهنية، وإعداد خريج قادر على ممارسة العمل الإداري والقانوني بكفاءة.

وبذلك يحقق هذا المحور تحسناً ملموساً في جودة التعليم والتعلم، ويعزز قدرة الطلبة على توظيف معارفهم في الواقع العملي.

## المحور الثالث:

### تطوير الكادر التدريسي والإداري

يُعد الكادر التدريسي والإداري الركيزة الأساسية لنجاح العملية التعليمية، لذلك يركز هذا المحور على تنمية قدراتهم العلمية والمهنية والتقنية، بما ينعكس إيجاباً على جودة التعليم والأداء المؤسسي.

#### ١ - إقامة دورات تطوير مهني وقانوني

يهدف هذا الجانب إلى رفع كفاءة الكادر التدريسي والإداري من خلال تنظيم دورات وورش عمل في المجالات القانونية والإدارية الحديثة، وطرائق التدريس، والتشريعات النافذة. وتسهم هذه الدورات في تحديث معارف المنتسبين، وتطوير مهاراتهم المهنية، وتمكينهم من مواكبة المستجدات في مجال اختصاصهم.

#### ٢ - دعم البحث العلمي التطبيقي

يركز هذا الجانب على تشجيع التدريسيين على إجراء البحوث العلمية ذات الطابع التطبيقي التي تعالج مشكلات واقعية في المؤسسات الإدارية والقانونية، ويسهم دعم البحث العلمي في تطوير المناهج، وتعزيز مكانة القسم العلمية، وربط المعرفة الأكاديمية باحتياجات المجتمع وسوق العمل.

## ٢ - تشجيع استخدام التقنيات الحديثة في التدريس

يسعى هذا الجانب إلى تحفيز الكادر التدريسي على استخدام الوسائل والتقنيات التعليمية الحديثة، مثل المنصات الإلكترونية، والعروض التفاعلية، والتعلم الإلكتروني والمدمج. ويسهم ذلك في تحسين أساليب إيصال المعلومة، وزيادة تفاعل الطلبة، ورفع كفاءة العملية التعليمية بما ينسجم مع متطلبات التعليم التقني الحديث، وبذلك يسهم هذا المحور في بناء كادر أكاديمي وإداري كفوء، قادر على تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للقسم.

### المحور الرابع

#### التدريب العملي وخدمة المجتمع

يركز هذا المحور على ربط التعليم الأكاديمي بالواقع العملي، وتعزيز دور القسم في خدمة المجتمع من خلال برامج تدريبية وأنشطة توعوية، بما يرفع كفاءة الطلبة ويعزز التفاعل المجتمعي للقسم.

#### ١ - تفعيل التدريب الصيفي في الدوائر القانونية والإدارية

يهدف هذا الجانب إلى إتاحة فرص عملية للطلبة في المؤسسات الحكومية، والمحاكم، والدوائر الإدارية، حيث يكتسبون خبرة مباشرة في تطبيق القوانين والإجراءات الإدارية، ويسهم التدريب

الصيفي في صقل مهارات الطلبة العملية، وفهم بيئة العمل، وإعدادهم للاندماج السريع في سوق العمل بعد التخرج.

## ٢ - إبرام اتفاقيات تعاون مع المحاكم ودوائر الدولة

يركز هذا الجانب على تعزيز الشراكة بين القسم والمؤسسات القانونية والإدارية، من خلال توقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون، ويتيح ذلك للطلبة فرص التدريب الميداني، والاستفادة من الخبرات العملية، وتبادل المعلومات، بما يدعم تطوير المناهج ويربط التعليم الأكاديمي بالاحتياجات الواقعية للمؤسسات.

## ٣ - تقديم نشاطات قانونية توعوية للمجتمع

يهدف هذا الجانب إلى نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع المحلي، من خلال تنظيم محاضرات، وورش عمل، وحملات توعوية حول الحقوق والواجبات، والقوانين النافذة، وأهمية الالتزام بالقانون، ويساعد ذلك على تعزيز دور القسم في خدمة المجتمع، وتنمية وعي المواطنين بالقوانين، ودعم مبادئ العدالة والشفافية، وبذلك يضمن هذا المحور دمج الجانب العملي والتوعوي في العملية التعليمية، وإعداد طلبة مؤهلين للعمل بكفاءة، مع تعزيز المسؤولية المجتمعية للقسم.

## المحور الخامس

### البنية التحتية والدعم التقني

١- تطوير القاعات الدراسية الذكية: يُقصد بالقاعات الدراسية الذكية تهيئة البيئة التعليمية باستخدام التقنيات الحديثة بما يسهم في رفع مستوى الفهم والتفاعل بين التدريسي والطلبة. ويتحقق ذلك من خلال تزويد القاعات بأجهزة عرض إلكترونية وحواسيب، وشبكات إنترنت مستقرة، وأنظمة صوتية متطورة.

وتُسهم هذه القاعات في:

- تسهيل عرض المواد القانونية والأنظمة والتشريعات بصيغ رقمية.
- دعم التعليم الإلكتروني والتعليم المدمج، ولا سيما في المحاضرات النظرية والعملية.
- تعزيز التفاعل والمناقشة داخل القاعة الدراسية من خلال الوسائط المتعددة.
- تمكين الطلبة من متابعة التطبيقات العملية مثل نماذج الدعاوى، العقود، والقرارات القضائية.

إن تطوير القاعات الذكية يُعد خطوة أساسية لمواكبة التطورات التعليمية وتحسين جودة مخرجات التعليم القانوني.

## ٢- دعم المكتبة القانونية بالمصادر الحديثة

تمثل المكتبة القانونية الركيزة الأساسية للبحث العلمي والدراسة الأكاديمية في التخصصات القانونية والإدارية، ويقصد بدعم المكتبة تزويدها بأحدث الكتب والمراجع القانونية، والدوريات العلمية المحكمة، فضلاً عن المصادر الإلكترونية الحديثة.

ويشمل ذلك:

- تحديث المؤلفات القانونية وفق القوانين العراقية النافذة والتعديلات المستمرة.
  - توفير قاعدة بيانات قانونية إلكترونية تضم التشريعات والأحكام القضائية.
  - دعم الرسائل والأطاريح والبحوث العلمية ذات الصلة بالواقع العملي.
  - إتاحة مصادر رقمية تسهم في تسهيل البحث والاستفادة السريعة للطلبة والتدريسيين.
- ويساعد هذا الدعم على تنمية مهارات البحث والتحليل القانوني لدى الطلبة، ويُعزز من جودة البحث العلمي داخل المؤسسة التعليمية.

### ٣- العمل على إنشاء مختبر قانوني رقمي

يُعد المختبر القانوني الرقمي من الوسائل التعليمية الحديثة التي تهدف إلى ربط الجانب النظري بالجانب العملي في الدراسات القانونية، ويُنشأ هذا المختبر باستخدام برامج وتطبيقات تحاكي العمل القانوني الواقعي.

وتكمن أهميته في:

- تدريب الطلبة على إعداد الدعاوى واللوائح القانونية والعقود إلكترونياً.
  - محاكاة إجراءات التقاضي والعمل الإداري داخل المحاكم والدوائر الرسمية.
  - تمكين الطلبة من استخدام الأنظمة القانونية الرقمية والأرشفة الإلكترونية.
  - تعزيز مهارات التحليل القانوني واتخاذ القرار في بيئة تعليمية افتراضية.
- ويسهم المختبر القانوني الرقمي في إعداد خريجين مؤهلين تقنياً وقانونياً، قادرين على مواكبة متطلبات سوق العمل الحديث في الدوائر القانونية والإدارية.

## المحور السادس:

### الخطة الزمنية للتنفيذ

تُنَفَّذ الخطة الاستراتيجية لقسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني بابل وفق جدول زمني مرحلي يضمن حسن التطبيق وتحقيق الأهداف المرسومة:

- عام ٢٠٢٥: يركز على مراجعة المناهج الدراسية وتشخيص الاحتياجات التعليمية والبشرية والتقنية، مع إعداد البنية التحتية اللازمة للتعليم الإلكتروني، بما يهيئ البيئة المناسبة لبدء تنفيذ الخطة.
- عام ٢٠٢٦: يشهد تطبيق المناهج المطورة فعلياً، والتوسع في اعتماد التعليم المدمج، إلى جانب تعزيز التدريب العملي والميداني للطلبة، بما يسهم في رفع كفاءة التعليم وربط الجانب النظري بالتطبيقي.
- عام ٢٠٢٧: يُخصص للتقييم الشامل لنتائج تنفيذ الخطة، وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها، واعتماد مبدأ التحسين المستمر لضمان استدامة التطوير وتحقيق جودة التعليم ومخرجاته.

## المحور السابع:

### المتابعة والتقييم

يهدف هذا المحور إلى ضمان حسن تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهدافها من خلال آليات متابعة وتقييم مستمرة وفعّالة:

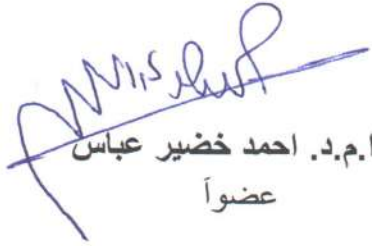
- تشكيل لجنة استراتيجية خاصة بالقسم: تتولى هذه اللجنة الإشراف على تنفيذ محاور الخطة، ومتابعة مراحل العمل، وتنسيق الجهود بين الكادر التدريسي والإداري، بما يضمن الالتزام بالجدول الزمنية والأهداف المحددة.
- إعداد تقارير سنوية عن نسب الإنجاز: يتم إعداد تقارير دورية تُبيّن مستوى التقدم في تنفيذ الخطة، ونسب الإنجاز المحققة، والمعوقات التي تواجه التنفيذ، بما يسهم في اتخاذ قرارات إدارية وتطويرية مبنية على بيانات واقعية.
- مراجعة الخطة وتحديثها وفق النتائج: تُراجع الخطة بشكل دوري في ضوء نتائج التقييم والتقارير السنوية، ويتم تحديثها ومعالجة أوجه القصور، بما يضمن استمرارية التطوير وتحقيق الجودة والتحسين المستمر في أداء القسم.


تمثل هذه الخطة الاستراتيجية (٢٠٢٥-٢٠٢٧) خارطة طريق لتطوير قسم تقنيات الإدارة القانونية في المعهد التقني بابل، بما يسهم في إعداد خريجين أكفاء قادرين على العمل في الوظائف الإدارية والشعب القانونية، ودعم مسيرة التنمية الإدارية والقانونية في العراق.

  
م.د. شيماء طرام لفته  
عضوا

  
م.د. زهير محمد هاشم  
عضوا

  
ا.د. ختام عبد الحسن شنان  
رئيساً

  
ا.م.د. احمد خضير عباس  
عضواً

  
ا.م.د. قاسم ماضي حمزه  
عضوا